منها ما يساوي ذي اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يتفوق
قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع
ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما
فاز به بعض المحققين من المتاخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المحقق فجعل معنى قوله شيئا بعينه لافادة
شيئا بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل
في مفهومه الكلي فيجوز في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى
امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى قصده به قوله من حيث معلومية
ومعهودية يتبادر منه سابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا
تنس وكن من المتذكرين ويشكل بتصوير العلم الشخص بانه الذي تصوره لذات بعينه ووضع بازائه كلفظ الله
فانه لم يقع تصوره من غيره بتشخصه فلا يكون وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اباه فلا يكون معرفة
وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنا
ئهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى
اخره يوما فيوما ما لم يتصور سيما علم شخص حين وضع العلم للمتشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة
من اول عمره الى اخره فلا يكون تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية فان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية و
العهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تقسيم الى نفس الشيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام فيسقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم الا انه لم يذكره لعدم شهرته لانه اذا اطلق حرف التعريف يتبادر اللام فلا يشمل حرف التعريف الميم
كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن والصمد والرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكر لرجوعه الى ذي
اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكر المنادى
لرجوعه الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي والاظهر ما في الرضي
وان لم يعده من المعارف لكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة

مفهومه الكلي صح

منحصرة

لم يكن صح

الاضافة

الاضافة الى احدها لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى الكل ذلك من لحسنه ولذا جعل الهندي
المرجع الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد المصنف واورد هذه العبارة
بعده اختل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما يسبق ان المضاف ان كان لفظ المثل والغير او الشبه فهو مستثنى
عن هذا الحكم جزاء اذ او الشرطية جزاء ان ولو قال المصنف وما عرف باللام او الاضافة او النداء لكان احصر
واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا مبنيا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف
بالاضافة قوله اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله ثلثة معان مرتبة في العموم قد عرفتها
فاحفظها قوله لانه ان صدر بالاب والام او الابن او الامراة هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب
لقب الى اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري هنا فاحفظه فانه بديع قوله واحترز عن المعارف
كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لا يقال قد صرح بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة مع قوله بوضع واحد لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور
في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت
ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب فيما بين اصناف المضاف الى احدها معنى وبتعريف
المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه الى ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من الغائب الا انه
يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة
الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكمية لكن
لم يوضعا لكمية الاحاد بل الواحد والاثنين وتحصيل الجواب ان احدا وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة
ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد وكل اثنين اثنين
وكل جماعة جماعة فلهذا يصح الاستثناء اي اثناء بحث منه فنقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه
في معنى جاء كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشياء
في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ومن حقق الرضي ان الكمية كلي نسبته الى العقود

لكمية صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)